ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلد 19/العدد 1 / جوان 2023 دفاتر MECAS

دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel ARDL للفترة 2004-2020.

The role of financial inclusion in achieving economic growth in the Arab Maghreb countries An econometric study using Panel ARDL models for the period 2004-2020

بن عيني رحيمة[1]

أستاذ تعليم عالي/LEPPESE / المركز الجامعي مغنية

benainirahima2021@gmail.com

وافي ميلود [2]

أستاذ محاضر أ/LEPPESE / المركز الجامعي مغنية

milouafi@yahoo.fr

شادي إبراهيم حسن شحادة[3]

كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، القاهرة ،جمهورية مصر العربية.

shady.hash@eco.suezuni.edu.eg

قدم للنشر: 2023-03-01 , قبل للنشر: 2023-03-22 , نشر في : 2023-06-02

الملخص:

تهدف هده الدراسة الى تقدير أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي(الجزائر ن تونس والمغرب) خلال الفترة (2004-2020) ،تم تمثيل النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب *GDP Per Capita*،أما متغيرات الشمول المالي ممثلة في مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية : عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي ، وقد تم استخدام نموذج (*Data Panel ARDL*) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (*PMG*) لتقدير نموذج الدراسة .وقد أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ومعنوي بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال عدد الصرافات الالية في الاجل الطويل ومن خلال عدد الفروع البنكية في الاجل القصير .

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي، النمو الاقتصادي ، دول المغرب العربي، طريقة متوسط المجموعة المدمجة.

تصنيف G21.G18:JEL

Abstract :

This study aims to estimate the impact of activating the financial inclusion policy on economic growth on 3 Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco) during

[1] المؤلف المراسل

the period from 2004-2020. the economic growth represented Financial inclusion with *GDP Per Capita*; as for the variable of Financial inclusion represented in the indicatores of Access to Financial services: the number of commercial Bank branches and the number of Automated Teller Machines (ATMs).The (Panel –Data ARDL) model and the combined average group (PMG) method were used to study the sample, and the results of the study showed a positive and significant impact of the number of ATMs on economic growth in the long run ,while in the short run the number of commercial Bank Branches are affects and positively.

Keywords: financial inclusion Economic growth, Maghreb countries, Pooled Mean Group.

Jel Classification Codes: G21.G18.

مقدمة :

لقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من طرف صنّاع القرار في كافة دول العالم ،هذا الأخير الذي يعد أحد المفاهيم الهامة التي ارتبطت بعملية الإصلاح الاقتصادي ، حيث تقوم البنوك في إطار الشمول المالي بالعمل على الوصول إلى كل فئات و شرائح المجتمع و توفير خدمات ومنتجات مالية و مصرفية تتناسب مع احتياجات المجتمع لتساعدهم على تنفيذ أفكار و مشروعات ناشئة صغيرة ، حيث تطورت بسرعة مذهلة في السنوات القليلة الماضية وانتشر وتوسّع استخدامها رغم التفاوت المتواجد بين البلدان المتقدمة و النامية.

فالشمول المالي له تأثيرات بالغة الأهمية في الجانب المالي و المصرفي المحلي من خلال تسهيل التوزيع الكفء و العادل للموارد المالية المتاحة و التقليل من تكلفة رأس المال ، و التقدّم في الشمول المالي يعزّز من الاستقرار المالي و الكفاءة المالية ،كما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تتضمن العديد من المستهدفات في كل من المحاور المتعلقة بالاقتصاد و العدالة الاجتماعية و البيئة و الطاقة و التنمية البشرية ، مما جعل ضرورة الوصول إلى معدلات الشمول المالي تحديّا لصانع القرار ولاسيما في الدول النامية حيث أصبح الشمول المالي إحدى أهم ركائز النمو الاقتصادي نتيجة قدرته على دمج الاقتصاد الغير رسمي للأفراد و المؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرّسمي ،إضافة إلى دوره في الجانب الاجتماعي فهو وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء ،وتشجيع الاستثمارات الصغيرة و الكبيرة وفتح مجال التنافسية بينها .

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال الفترة (2004-2020)؟

فرضيات الدراسة:

- يؤثر الشمول المالي إيجابا على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إيجاد العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس، والمغرب) خلال الفترة (2004-2020).

أهداف الدراسة: الغرض من تناول هذا الموضوع هو إبراز أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، المغرب تونس).خلال فترة الدراسة 2004-2020

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي في الجانب النظري، والمنهج القياسي الذي تم استخدامه لتحليل نتائج الدراسة. من خلال استخدام نموذج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL واستخدام طريقة PMG.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (2020) K. Ratnawati : التي هدفت إلى معالجة الشمول المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في العديد من بلدان آسيا ، من خلال قياسه بثلاثة أبعاد ، وهي الاختراق المصرفي ، والوصول إلى الخدمات المصرفية. و استخدام معدل الفقر لقياس نسبة الفقر الوطني ، ومعامل جيني « GINI » كمؤشر لعدم المساواة في الدخل. و الاستقرار المالي من خلال درجة Z-Score للبنك والقروض المصرفية المتعثرة. وتظهر نتائج الدراسة أن جميع أبعاد الاستقرار المالي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي. و لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر ، وعدم المساواة في الدخل ، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل[4].

2- دراسة M.Mohammed Albiman* & H. Omar Bakar (2021) التي هدفت إلى تقدير بيانات مقطعية في 45 دولة بين عامي 2004 و 2017 في دول إفريقيا جنوب الصحراء ، باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) ، لمعرفة ما إذا كان الشمول المالي قد ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، و تبحث الدراسة في الآثار الخطية وغير الخطية للشمول المالي باستخدام ثلاثة مؤشرات مختلفة بما في ذلك مؤشر الشمول المالي. تكشف النتائج أن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي. بشكل قوي بغض النظر عن الدخل المتوسط الأعلى داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وإن الحاجة إلى تصميم سياسات توسع إمكانية الوصول وتحافظ على الشمول المالي مهمة إلى حد ما ، لأنها تحسن النمو الاقتصادي والتنمية وتحد من الفقر داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.[5]

3- دراسة (Badar & Shaista, 2017) بعنوان: Role of banks in financial inclusion in India، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الهند، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث توصلت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لزيادة عدد فروع البنوك وزيادة نسبة الودائع الإئتمانية على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، في حين لوحظ وجود تأثير ضعيف لأجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الإجمالي الهندي[6].

4- دراسة (حسن أمين محمد محمود، 2020)، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1995-2018)، بإستخدام منهجية ARDL. تظهر نتائج التقدير عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الشمول المالي ممثلة في (ودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية) والنمو الاقتصادي، كما أنه توجد علاقة طردية ومعنوية في المدى القصير بين كل من مؤشرات الشمول المالي (القروض المستحقة على القطاع العائلي للبنوك التجارية وودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية) والنمو الاقتصادي. بالنسبة للعلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر، فقد اتضح أنه على المدى

[4] Kusuma RATNAWATI .(2020) . The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia .,*Journal of Asian Finance, Economics and Business ،Vol 7*) No 10.85–73 ،(

[5] Albiman, M. M & ,.Bakar, H. O .(2021) .The Role of Financial Inclusion on Economic Growth in Sub Saharan African (SSA) Region . ,*Athens Journal of Business & Economics ،X*)y.21-1 ،(

[6] Badar, A. I., & Shaista, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in india.

الطويل توجد علاقة طردية ومعنوية تربط بين تقليص الفقر مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل ومؤشرات العمق المالي (حجم الائتمان للقطاع الخاص وعدد أجهزة الصراف الآلي)، بالنسبة للأجل القصير فقد ثبتت العلاقة الطردية والمعنوية بين تقليص الفقر مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل وبين المتغيرات الثلاثة للعمق المالي.[7]

5- دراسة (دردور و حركات، 2020)، تحت عنوان: قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 بإستعمال نموذج ARDL، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) كمتغيرات مستقلة وإستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مع وجود علاقة إيجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر[8] .

1- المحور الأول : التأصيل النظري لمفهوم الشمول المالي

حظي موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد لدى الكتاب والباحثين الاقتصاديين وذلك لارتباطه بجوانب عدة منها المؤسسات المالية، العائلات والوحدات الاقتصادية.

1-1- تعريف الشمول المالي:

عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[9]"

فالشمول المالي هو أن يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا :حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.ويجب أن تقدم تلك المنتجات من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات من الأهلية وغيرهم، كما يجب أن تبقى أسعارها مناسبة للجميع، مع سهولة الحصول عليها وأن تراعي حماية حقوق المستهلك، حتى نضمن أن يصبح لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وإشراف، والتي يمكن أن تتعرض لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها[10].

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE " هو العملية التي من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية والرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع

---

[7] حسن أمين محمد محمود. (2020). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر. *11*(2).

[8] أسماء دردور، و سعيد حركات. (جويلية, 2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1980-2017 بإستخدام نموذجARDL. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، 71-90.

[9] عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي. (حزيران/يونيو, 2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول. *مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97*، 120-138

[10] علي سماوي، عمر قاضي. (جوان 2020). واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية-دراسة حالة فرع بنك البركة بالبليدة. *الملتقى الوطني الأول بعنوان "تعزيز الشمول المالي في الجزائرآلية لدعم التنمية المستدامة"* . جامعة ألجيلالي بو عمامة ، خميس مليانة.

استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مختلفة تشمل النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (معمر، 2019)[11].

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه (شنبي، 2018) "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا " من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الاساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي:[12]

2-1- أبعاد الشمول المالي:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الاشتمال المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء . وقديما تم قياس الاشتمال المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط التالية[13]:

أ. الوصول للخدمات المالية :

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية . يتم تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي . . الخ، و يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ب. استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي .تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ت. جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على سنوات الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. فعدم الوصول للخدمات الدالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية .ومع ذلك، فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. إن بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

---

[11] فلاق صليحة .حمدي معمر، حفيفي صليحة. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي . *مجلة التكامل الاقتصادي، 07*(04)، ص 01-14

[12] ص. شنبي. (2018). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03*(02).

[13] بطاهر بختة، عبد الله عقون. (يومي 27 و 28 نوفمبر 2018). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول - تجارب بعض البلدان العربية-. *الملتقى الوطني الاول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*. المركز الجامعي لخميس مليانة.

3-1- أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي في النقاط التالية [14]: الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية ،اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام المالي الذي لا تتوافر لدى كافة الشرائح السكانية فيه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار؛

- ❖ الشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية : يتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛
- ❖ الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يساهم مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو.
- ❖ يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي: وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل ومن خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية

2- تحليل واقع مؤشرات الشّمول المالي في دول المغرب العربي:

لقد تمّ تقسيم أبعاد ومؤشرات الشّمول المالي من قبل مختلف المؤسّسات والهيئات المالية العالمية والباحثين كلّ حسب نظرته. ومن خلال هذه الدراسة سنعتمد على بيانات البنك الدولي، التي نستعين بها لقياس مستويات الشّمول المالي واستخدام بياناتها للمقارنة بين الدول قيد الدراسة، مع تحديد نسب التفاوت بينها.

2-1- مؤشرات الشّمول المالي للدول العربية قيد الدراسة حسب البنك الدولي:

سنعتمد ضمن هذا العنصر على بعض المؤشرات الفرعية للشّمول المالي والتي يصنفها البنك الدولي والموجزة في:

2-1-1- واقع بعد الوصول للخدمات المالية للدول قيد الدراسة:

1/ فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ: إنّ أحد معايير الاتاحة لمؤشرات الادماج المالي يعتمد على عدد فروع المؤسسات البنكية للمقابلة لكل 100000 بالغ والمسيرة من طرف السلطات النقدية

[14] فلاق صليحة .حمدي معمر، حفيفي صليحة. (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 04

منحنى بياني (1) : مؤشّر عدد فروع البنوك لكل 100.000 بالغ

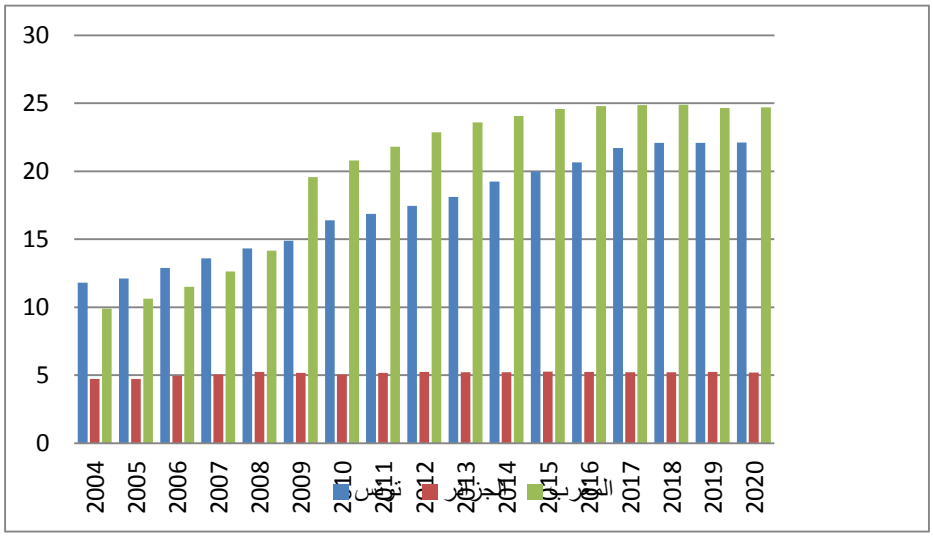

المصدر من إعدادا لباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

التحليل:

من خلال المنحنى البياني (1) أعلاه وبالمقارنة بين دول المغرب العربي الموضحة نجد أنّ المملكة المغربية تحتل الصدارة مغاربيا من حيث التغطية المصرفية، إذ نلاحظ أنّ عدد الفروع البنكية في المغرب يكاد يصل إلى 25 وكالة لكل 100000 بالغ، بينما تونس وصل عددها إلى 22 وكالة، وبذلك فإن الجزائر تحتل ذيل الترتيب مقارنة بباقي الدول قيد الدراسة بمعدّل 5 وكالات مصرفية لكل 100000 بالغ.

2/ عدد ماكينات الصّراف الآلي لكل 100000 بالغ: تمكن ماكينات الصّراف الآلي الزبائن الوصول إلى حساباتهم المصرفية من أجل سحب النقود، مراقبة أرصدة الحسابات... إلى أخره.

منحنى بياني (2) : مؤشّر عدد ماكينات الصّراف الآلي لكل 100.000 بالغ

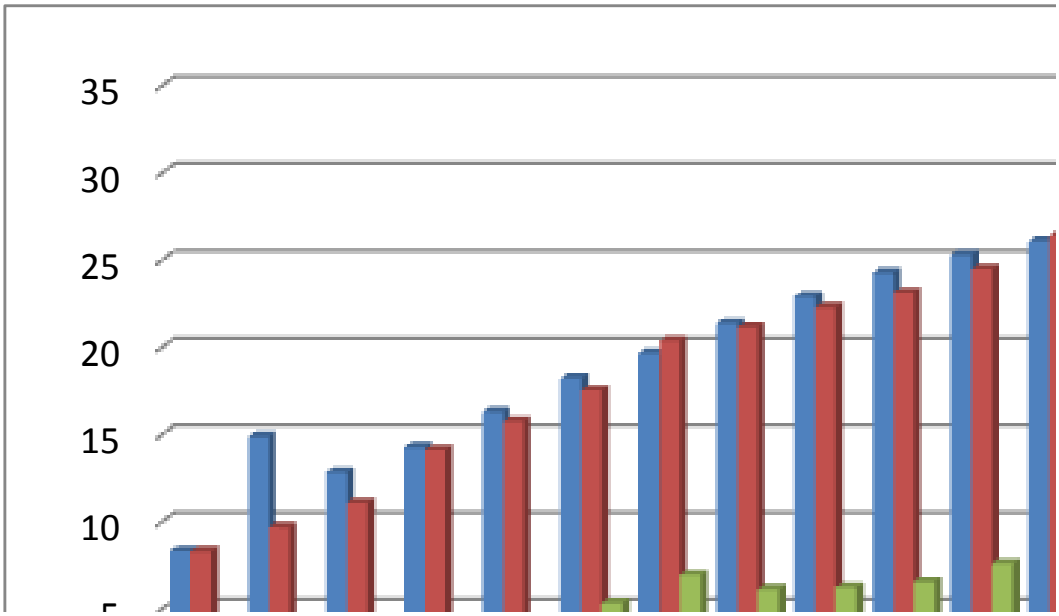

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

التحليل: من الشكل أعلاه يتضح أنّ أمّا فيما يخص دول المغرب العربي نجد أنّ كل من تونس والمغرب سجلتا نمو في السنوات الأولى ليزداد بذلك عدد الصرافات الآلية بوتيرة منتظمة خلال السنوات الأخيرة، أمّا بخصوص الجزائر فتعدّ ضعيفة من حيث درجة توزيع واستهلاك الخدمات المالية.

3- دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي –مقاربة نظرية-

لقد تعرضت العديد من الدراسات إلى العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والتي أكدت قوة التأثير بين المتغيرين والمساهمة الكبيرة للشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال العديد من الترتيبات ، حيث قدم [15] Levine (2000) مراجعة شاملة لكيفية تأثير الأنظمة المالية ذات الوظائف المختلفة على قرار الادخار والاستثمار ، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتي تتضمن خمس وظائف أساسية: [16]

(1) – إنتاج معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتملة

(2) – مراقبة الاستثمار وآثار حوكمة الشركات

(3) – تداول وتنويع وإدارة المخاطر

(4) – تعبئة المدخرات وتجميعها

(5)– تبادل السلع والخدمات.

[15] Levine, R., N. Loayza, and T. Beck .(2000) .Financial intermediation and growth: Causality and causes . .*Journal of Monetary Economics* ،(01) *46* ،pp31.77–

[16] Anh The Vo, Nhan Thien Nguyen & Duc Hong Vo Loan Thi-Hong Van .(2019) .Financial Inclusion and Economic Growth: An International Evidence .*jornal of Emerging Markets Finance and Trade* ،pp1-25.

وتساهم هذه الوظائف في النمو الاقتصادي من خلال تخصيص أكثر كفاءة للموارد ، وتراكم أسرع لرأس المال المادي والبشري ، وعملية تكنولوجية أسرع [17]، ووفق عدة رؤى يمكن أيضًا النظر إلى العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من منظور وظائف الوساطة المالية التي تسمح بالتخفيف من مشكلة عدم تناسق المعلومات ، وبالتالي تسهيل المعاملات وتعزيز النمو الاقتصادي. فقد اعتبر (Levine, R., N. Loayza, and T. Beck.، 2000) أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لتطوير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي و يبدو أن نظام المحاسبة يشرح المستوى المختلف للتطور المالي عبر البلدان. واستخدم (Bruhn, M., and I. Love، 2014) [18] تجربة طبيعية في المكسيك لدراسة تأثير فتح بنوك تجارية جديدة وزيادة الوصول إلى الائتمان من طرف الأفراد ذوي الدخل المنخفض. وأظهرت النتيجة أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستويات الدخل ، والاستثمار في الأعمال غير الرسمية ومعدل البطالة.

وتبعا كذلك للعديد من الدراسات مثل (2021) M.Mohammed Albiman* & H. Omar Bakar التي طبقت على عددواسع من الدول شمل 45 دولة بين عامي 2004 و 2017 في دول إفريقيا جنوب الصحراء ، لمعرفة ما إذا كان الشمول المالي قد ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، وفق الآثار الخطية وغير الخطية للشمول المالي باستخدام ثلاثة مؤشرات مختلفة بما في ذلك مؤشر الشمول المالي. والتي أفرزت أن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي. بشكل قوي بغض النظر عن الدخل المتوسط الأعلى داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وإن الحاجة إلى تصميم سياسات توسع إمكانية الوصول وتحافظ على الشمول المالي مهمة إلى حد ما ، لأنها تحسن النمو الاقتصادي والتنمية وتحد من الفقر داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء [19].

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي يمثل تحديًا حيث أنهما قد يؤثران على بعضهما البعض. فمن ناحية سيؤثر الشمول المالي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي بفضل تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للشركات التي قد تكون مقيدة مالياً ، مما يعززها لتصبح مربحة ، ويؤدي في النهاية إلى تنمية اقتصادية[20]، كما يلاحظ وفق العديد من المقاربات معدل نمو أعلى بكثير في القطاعات التي تميل إلى الاعتماد على التمويل الخارجي في البلدان التي لديها عمق مالي أكبر. وبهذا المعنى تؤثر التنمية المالية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تقليل القيود المالية للشركات ومن خلال الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة ، وبالتالي يتمتع الفقراء أو المحرومين بفرص متساوية للاستثمار في تعليمهم وأصولهم المادية ، مما يؤدي إلى الحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز التنمية الاقتصادية [21].

المحور الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة:

أولا: عينة الدراسة ومصادر البيانات: تستهدف هده الدراسة قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004-2020 لعينة من دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب) ، أما مصادر البيانات المستعملة هي قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank).

[17] Goyal, R., S. Creane, A. M. Mobarak, and R. Sab . .(2004) .Financial sector development in the Middle East and North Africa .*IMF Working Paper No WP/04/201, International Monetary Fund, Washington, DC.*

[18] Bruhn, M., and I. Love .(2014) .The real impact of improved access to finance: Evidence from Mexico .*The Journal of Finance*.76–1347: ،(03) *69* ،

[19] Albiman, M. M & ,.Bakar, H. O .(2021) .The Role of Financial Inclusion on Economic Growth in Sub Saharan African (SSA) Region. ref op cité.

[20] Cihak, M., D. S. Mare, and M. Melecky.(2016) .The nexus of financial inclusion and financial stability a study of trade-offs and synergies .*Policy Research Working Paper, 7722, World Bank*

[21] Mehrotra, A., and J. Yetman .(2015) .Financial inclusion . *Issues for central banks BIS Quarterly Review* ،pp 83.96–

ثانيا : نموذج الدراسة :

بعد تتبع الادبيات النظرية السابقة المتعلقة بتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، سيتم استخدام نموذج الانحدار الأساسي التالي:

$$LGDP = \beta_0 + \beta_{1it}(LBRANCH) + \beta_{2it}(LATMS) + \beta_{3it}(LINF) + \beta_{4it}(LREER) + \varepsilon_{it}$$

حيث:

- LOGGDPC: هو معدل النمو الاقتصادي للبلد ممثلا بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام
- LOGBRANCH: مؤشر عدد فروع البنوك لكل 100000الف بالغ.
- LOGATMS: عدد الصرافات الآلية لكل 100000الف بالغ.
- LOGINF: معدل التضخم.
- LOGREER: سعر الصرف الفعلي الحقيقي لكل دولة
- تمثل i عدد الدول، t الفترة الزمنية، ε_{it} : حد الخطأ العشوائي.

ثالثا: الدراسة القياسية للنموذج:

1-دراسة استقراريه متغيرات النموذج: لاختبار مدى استقرارية متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها، سيتم استخدام أهم الاختبارات المعدة لهذا الغرض وهي :

اختبار(LLC: Levin, Lin And Chu) واختبار (IPS: Im, Pesaran And Shin) واختبار (Breitung) واختبار (ADF: Augmented Dickey Fuller) واختبار (PP: Phllips-Perron). حيث تنص فرضية العدم (H0) لكل من هذه الاختبارات على أن السلسلة المدروسة تحتوي على جذر الوحدة (أي أن السلسلة غير مستقرة).

الجدول رقم 02: اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ADF	LLC	IPS	PP	BR	القرار
Log Gdpc	2.23847 (0.8965)	-0.44246 (0.3291)	1.06098 (0.8557)	2.13955 (0.9064)	2.37598 (0.9912)	/
logInf	30.9634 (0.0000)	5.70301- (0.0000)	-5.50313 (0.0000)	25.3877 (0.0003)	-3.74669 (0.0.0001)	I(0)
LogAtms	1.32459 (0.9703)	0.10863- (0.4576)	2.28187 (0.9888)	14.9955 (0.0203)	2.37958 (0.9913)	/
logBranches	1.00769 (0,9853)	1.05529 (0.8544)	2.97988 (0.9986)	1.81672 (0.9358)	2.61374 (0.9955)	/
logReer	10.2088 (0.1161)	1.55448- (0,0600)	-0.98994 (0.1611)	10.3705 (0.1099)	-0.061994 (0.2676)	/
DlogGdpc	13.2137 (0.0398)	-1.36510 (0.0861)	-1.88165 (0.0299)	13.0803 (0.0418)	1.50987 (0.9345)	I(1)
DlogINF	/	/	/	/	/	/
DlogATMS	14.7349 (0.0224)	14.7446 (1.0000)	-2.29071 (0.0110)	29.4005 (0.0001)	-3.26079 (0.0006)	I(1)
DlogBranches	20.1651 (0.0026)	5.87701- (0.0000)	-3.36446 (0.0004)	22.0643 (0.0012)	-2.86203 (0.0021)	I(1)

DlogReer	22.0756 (0.0012)	3.80856- (0.0001)	-2.09065 (0.0183)	39.4139 (0.0000)	-6.57004 (0.2843)	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من الجدول رقم (01) يتضح أن كل اختبارات الاستقرارية (***LLC, BRE, IPS, ADF, PP***) تدل على عدم استقرارية متغيرات الدراسة (***REER, BNK, ATMS, GDPC, INF,***) عند المستوى (***Level***)، بحيث معظم قيم احتمالات هذه الاختبارات كانت تفوق 0,05 عند مستوى معنوية 5% ، وبالتالي قبول فرضية العدم (***Ho***) أي أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (***I(1)***.باستثناء متغير التضخم (***INF***) الدي تبين أنه مستقرفي المستوى إذ كانت كل قيم الاحتمالات الاختبارات التي تم اعتمادها اصغر من 0,05 عند مستوى معنوية 5% وهذا مايقودنا لقبول الفرضية البديلة (***H1***).

2- تقدير نموذج Panel-ARDL باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG):

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية تبين لنا عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية أو أكثر، ووفقا لهذه النتائج، سوف نعتمد في دراستنا لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي على منهجية *PANEL_ARDL* ،ولتقدير هذا النموذج نستخدم طريقة متوسط المجموعة المدمج والذي يرمز له ب (*PMG : Pooled Mean Group Estimator*) *التي طورها كل من* (*Pesaran and al, 1999*) *طريقة وسط المجموعة المدمج* (*PMG*) *في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ .وبذلك فإن* (*PMG*) *من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق* (*Inconisistency*) *الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة* (*PMG*) *متسقة وأعلى كفاءة*(*كفاءة ذات تباين أقل*)*من مقدرة التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل.* وبالتالي سنقوم بإعادة صياغة المعادلة رقم (01) كالآتي من أجل تقدير النموذج:

$$LGDP_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} \, LGDP_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij} \, x_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots\dots (2،1)$$

حيث أن:

yit : تمثل المتغير التابع للدولة i في الفترة t.

Xit : تمثل المتغيرات التفسيرية.

λij: ثوابت.

δij : مصفوفة معلمات المتغيرات التفسيري.

μi : الآثار الفردية الثابتة.

εit: يمثل حد الخطأ العشوائي.

(p, q): تمثل فترات الإبطاء والتي يمكن أن تتباين من دولة إلى أخرى.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة في شكل نظام متجه تصحيح الخطأ (*VECM*) كالتالي:

$$\Delta LGDP_{it} = \theta_i \left(LGDP_{i,t-1} - \beta_i x_{i,t-1} \right) + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \, \Delta x_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots\dots (03)$$

حيث θ_i : معلمة حد تصحيح الخطأ والتي تستعمل لقياس وتقدير سرعة التعديل في النموذج المقدر للعودة للوضع التوازني بعد كل صدمة تحدث في النظام.

تجمع طريقة وسط المجموعة المدمج(*PMG*) بين طريقة وسط المجموعة(*MG*) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية ،(*pooled estimation*) مثل طريقة الآثار الثابتة (*FE*) أو العشوائية (*RE*) ،التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج(*PMG*) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ.

حيث تصبح معلمات المدى الطويل β_i متساوية عبر مجموعة الدول وبذلك فان (*PMG*) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة .للحصول على مقدرات وسط المجموعة المدمجة (*PMG*).

وبالنسبة لطريقة التقدير وفق منهجية *Panel ARDL* سنعتمد على أسلوب وسط المجموعة المدمجة (*PMG*)

الجدول رقم (03): نتائج تقدير اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير باستخدام نموذج *Panel-ARDL*

Dependent variable: D gdpc		
Pooled mean group regression:(PMG)(		
Long-run relationship		
Regressors	Coefficient	Prob
logBranches	0.033465	0.5833
logATMS	0.154547	0.0310
logINF	0.80162	0.0001
logReer	0.008067-	0.1714
Short-run relationship		
ECT	0.746136-	0.0095
D(BRANCHES)	0.396578	0.0407
D(ATMS)	0.043240	0.4075
D(INF)	0.032466-	0.1659
D(REER)	0.001799	0.6757
CONST	6.261304	0.0045
@TREND	0.007843	0.5163
Log likelihood	119.4820	

المصدر: من إعداد االباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.10

3- تحليل نتائج الأجل القصير:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المعامل المقدر لحد تصحيح الخطأ محصور بين 0 و1- بقيمة (ECT=-0.746136) جاء سالب ومعنويا عند مستوى 5%، وهذا ما يؤكد على انه لا توجد مشكلة في علاقة التوازن على المدى الطويل بين المتغيرات ت

المستقلة والمتغير التابع ونتيجة لذلك فان نموذج (*Panel ARDL*) المستخدم في دراسة اثر الشمول المالي على تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) يتضمن آلية تعديل خط التوازن ما نسبته 74 % لتصحيح خلل التوازن في المدى القصير مما يعني إمكانية وجود تكامل مشترك.

بالنسبة لمعلمات الأجل القصير نلاحظ أن كل المعاملات غير معنوية، عدا عدد فروع البنوك الذي يؤثر وبشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير. حيث كلما زاد عدد فروع البنوك ب1% أدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 39.65%. ودلك لأنه يسمح باستقطاب حجم أكبر من الودائع المصرفية الأمر الذي يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع المصرفية ودعم الاستقرار المالي بشكل خاص ما يؤثر ايجابا على النمو اقتصادي بشكل عام.

4- تحليل نتائج المدى الطويل:

بالنسبة لنتائج التقدير في الأجل الطويل يتضح أن كل من عدد الفروع البنكية ومعدل الصرف الفعلي الحقيقي لا تؤثر على النمو الاقتصادي ، بينما يؤثر كل من عدد الصرافات الآلية والتضخم بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، فعندما تزيد عدد الصرافات الآلية ب 1% يزيد النمو الاقتصادي ب 15% وهذا نتيجة أن زيادة العدد من الصرافات الآلية يساهم من عملية دمج الأفراد في الاقتصاد الرسمي هذا ما يزيد من مستوى الاستقرار المالي باعتبار أن الأفراد سيلجئون للطلب على الخدمات المالية هذا ما يؤدي إلى تقلص فجوة التسرب النقدي، في حين أن زيادة معدل التضخم ب1% يؤدي إلى ارتفاع مستوى النمو بزيادة قدرها 80% وهدا ملا يتماشى مع النظرية الاقتصادية القاضية بالتأثير العكسي لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي.

LOGREER does not Granger Cause LOGGDPC	42	0.10785	0.8980
LOGGDPC does not Granger Cause LOGREER		1.35656	0.2701
LOGREER does not Granger Cause LOGINF	42	1.78643	0.1817
LOGINF does not Granger Cause LOGREER		1.75087	0.1877

المصدر: مخرجات Eviews.10

الخاتمة:

أكدت العديد من الدراسات على التفاعل الإيجابي بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث حظي موضوع الشمول المالي على اهتمام دولي وإقليمي كبير جدا في الآونة الأخيرة، إذ تسعى الدول جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي للوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة، وهذا ما سعت إليه حكومات دول المغرب العربي من خلال وضع جملة من الإجراءات ابتداءا من سنة 2005 تستهدف تنمية هذا المفهوم ، ولقد حاولنا من خلال دراستنا إظهار أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في بعض من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، وتونس) باستخدام نموذج panel ARDL باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة PMG وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال عدد الصرافات الالية في الاجل الطويل ومن خلال عدد الفروع البنكية في الاجل القصير، لذا فإن تحقيق الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع، وعليه فإن إعداد إستراتيجية وطنية لتحقيقه يعتبر أولوية ذات أهمية قصوى، لذلك نوصي بما يلي:

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للحكومة ، والعمل على تطوير البنية التحتية للنظام المالي في المناطق الريفية.
- توفير العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي وبالتالي إدماج شرائح مجتمعية أكثر مع الوقت.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، كالاهتمام بالصيرفة الإسلامية، إذ أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية.

المراجع:

Cihak, M., D. S. Mare, and M. Melecky.(2016) .The nexus of financial inclusion and financial stability a study of trade-offs and synergies .*Policy Research Working Paper, 7722, World Bank* -.
Kusuma RATNAWATI .(2020) . The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia .,*Journal of Asian Finance, Economics and Business* ،*Vol 7*) No 10.85–73 ،(
Albiman, M. M & ,.Bakar, H. O .(2021) .The Role of Financial Inclusion on Economic Growth in Sub Saharan African (SSA) Region . ,.*Athens Journal of Business & Economics* ،*X*)y.21-1 ،(
Anh The Vo, Nhan Thien Nguyen & Duc Hong Vo Loan Thi-Hong Van .(2019) .Financial Inclusion and Economic Growth: An International Evidence .*jornal of Emerging Markets Finance and Trade* ، pp1-25.
Badar, A. I., & Shaista, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in india.
Bruhn, M., and I. Love .(2014) .The real impact of improved access to finance: Evidence from Mexico .*The Journal of Finance*.76–1347: ،(03) *69* ،
Goyal, R., S. Creane, A. M. Mobarak, and R. Sab . .(2004) .Financial sector development in the Middle East and North Africa .*IMF Working Paper No WP/04/201, International Monetary Fund, Washington, DC.*
Levine, R., N. Loayza, and T. Beck .(2000) .Financial intermediation and growth: Causality and causes . .*Journal of Monetary Economics* ،(01) *46* ،pp31.77–
Mehrotra, A., and J. Yetman .(2015) .Financial inclusion . *Issues for central banks BIS Quarterly Review* ،pp 83.96–

أسماء دردور، و سعيد حركات. (جويلية, 2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1980-2017 بإستخدام نموذجARDL. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، 71-90.

بدر شحدة حمدان، و ماجد أبو دية. (2018). أثر الإشتمال المالي على التنمية الإقتصادية في فلسطين. *مجلة الإقتصاد والمالية*، *04*(02).

بطاهر بختة، عبد الله عقون. (يومي 27 و 28 نوفمبر 2018). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول -تجارب بعض البلدان العربية-. *الملتقى الوطني الاول تعزيز الشمول المالي في الجزائرآلية لدعم التنمية المستدامة*. المركز الجامعي لخميس مليانة.

حسن أمين محمد محمود. (2020). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر. *11*(2).

دردور أسماء، سعيدة حركات. (جويلية, 2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 العدد 04*، 71-90.

س. يلقاسم. (2007). . *اسس البحث العلمي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

ص. شنبي. (2018). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، *03*(02).

علي سماوي، عمر قاضي. (جوان 2020). واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية-دراسة حالة فرع بنك البركة بالبليدة. *الملتقى الوطني الأول بعنوان "تعزيز الشمول المالي في الجزائرآلية لدعم التنمية المستدامة"*. جامعة أجيلالي بوعمامة ، خميس مليانة.

عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي. (حزيران/يونيو, 2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول. *مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97*، 120-138.

ف. ص. ح. معمر. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي . *مجلة التكامل الاقتصادي*، *07*(04).

مليكة كركار. (31 12, 2019). الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 10 العدد 03*، 362-377.